



انقطاع الكهرباء ايجاء آخر بعجز الحكم عن مستلزمات المرحلة

بعد تجربة أكثر من ثلاثة اعوام من العمل في ظل مشروع الشيخ حمد، أصبح واضحا ان العمل السياسي تحت الخيمة الرسمية لم يعد مجددا، بل مضبعية للوقت ومصادرة للاهداف، وتكريسا للاستبداد المقنن الذي فرضته العائلة الخليفية على البلاد. وعليه فالنضال السلمي لتحقيق مطالب الشعب العادلة يجب ان يتحرك خارج الاطر الرسمية، كما هي عادة المعارضة الجادة في الدول المحكومة بانظمة مستبدة. وقد اثبتت تجربة الفترة الماضية ان النظام غير قابل للاصلاح من داخله، بل يجب ان يكون العمل لاصلاحه عبر الضغوط المتواصلة من خارج النظام، سواء بالنشاط المتواصل من قبل المواطنين في الداخل او تدويل المشكلة تدريجيا كما كان الامر عليه في السابق. وقد كشفت التجربة ايضا خطأ الاعتقاد بإمكان الاصلاح من داخل النظام، فكل من دخل في الاجهزة السياسية للنظام بهدف التغيير من الداخل فشل في تحقيق اي انجاز سياسي للشعب، بل ان هؤلاء هم الذين تغيروا انفسهم، واصبحوا في خانة النظام يدافعون عنه ويقفون بوجه المناضلين. واذ كان النظام قد استطاع، بالاغراء والاستدراج جر بعض العناصر الى جانبه، فقد بقي الشعب صامدا بحمد الله وعونه، ولم يغير موقفه الراض للظلم الخليفي المقيت. كما ان الفشل الذريع لمجلس الشيخ حمد في تحقيق اي شيء ملموس، قد سهل مهمة المعارضة باقناع الراي العام المحلي والدولي بعدم جدوى الانخراط في مشاريع العائلة الخليفية، وخففت اصوات الداعين للمشاركة في تلك المشاريع البياسة التي تهدف لتلميع صورة النظام بدون ان تتعكس ايجابا على حياة الناس.

نقول ان العمل يجب ان يتواصل، كما كان طوال العقود السابقة منذ حل المجلس الوطني وتعليق العمل ببعض مواد الدستور في العام 1975. فقد اصبح الوضع يتضح يوميا مع تواصل سياسات الاستبداد والقمع مع اختلاف وسائلها واشكالها وطرق تنفيذها. وجاء اعتقال اكثر من عشرين مواطنا بسبب مشاركتهم في جمع التوقيعات على العريضة الشعبية ليؤكد ان الوضع تحت حكم الشيخ حمد تراجع كثيرا عما كان عليه خلال الحقبة السوداء. فبرغم وجود قانون امن الدولة، لم يعقل احد عندما وقع المواطنون على عريضتي 1992 و 1994، ولا العريضة النسائية في 1995، بينما في "عهد الاصلاح" يعقل الشباب ويهدد بعضهم بالسجن مدى الحياة. وخلال الحقبة السوداء لم تتم اهانة علماء الدين الكبار. وحتى عندما حدثت اعتقالات جمعية التوعية الاسلامية في مطلع 1984، تم استدعاء الشيخ عيسى احمد قاسم للتحقيق لوضع ساعات، بدون ان توجه له اهانة علنية. بينما اصدر المعذب المعروف، عبد العزيز عطية الله آل خليفة، الاوامر باطلاق الغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي لمسيرة سلمية تدعو لحماية المقدسات في النجف الاشرف، وتم الاعتداء على كل من الشيخ عيسى قاسم والسيد عبد الله الغريفي. هذه الاجراءات القمعية الرهيبة اقتعت المواطنين بعدم جدوى اللهث وراء سراب الاصلاح والتوقف الفوري عن مسابرة النظام القمعي الذي منح المعذبين اعلى الؤسسة ومنح كبارهم ترفيات الى مناصب وزارية. فهل يمكن ان يكون المعذب ديمقراطيا؟ هل يمكن حماية الانظمة الديمقراطية بشخص مثل عبد العزيز عطية الله آل خليفة وعبد الرحمن بن جابر آل خليفة؟

من الذي تغير؟ النظام ام المعارضة؟ الامثلة السابقة تؤكد ان النظام بواصل سياساته القمعية بنمط أشد. ولتوضيح ذلك يمكن ايراد ما يلي: في السبعينات قمعت الحركات اليسارية، وفي الثمانينات قمعت التنظيمات الاسلامية، السبب انها كانت تعمل في تنظيمات سرية تهدف لاسقاط نظام الحكم. فتصرف النظام الخليفي بوحشية متناهية وقتل الابرياء ونكل بالاحرار وشرد المواطنين. وفي التسعينات واصل تنكيهه بالمواطنين عندما خرجوا الى الشوارع متظاهرين ضد قمعه واستبداده. اما في السنوات الاخيرة فقد توقفت تلك الانشطة، فليس هنالك تنظيمات سرية، ولا تظاهرات ضد النظام وسياساته. فلماذا يعقل؟ من هذا يتضح ان موقف المعارضة هو الذي تغير اما سياسات آل خليفة فقد تواصلت بدرجة اشد، حيث اصبح من يجمع توقيعات لعريضة سلمية معرضا للاعتقال والتتكيل.

التتمة صفحة (8)

* 5 أغسطس : بدعوة من الجامعة

الجنوبية بأمريكا، حاضر السيد حسين عبدالله ممثل حركة أحرار البحرين بنوذة حول " البحرين بعد 33 سنة من الاستقلال " وقد كان لها صدى كبير بسبب التفاعل الكبير من قبل الحضور لما سمعوه حول الفضاغات التي يقوم بها آل خليفة لشعب البحرين ، وقد أفتتح السيد حسين تكوين منظمة " المواطنين الامريكان من أجل الديمقراطية للبحرين " وقد تفاعل الحضور وبدأ البعض بالتسجيل . نص المحاضرة صفحة (6)، (7) .

* 8 أغسطس : أثار القرار الذي أصدرته الإدارة العامة للجنسية والجوازات أمس والذي يقضي بالسماح للأجانب الذين أقاموا في دول مجلس التعاون الخليجية مدة 15 عاما وممن يملكون إيداعات مصرفية بقيمة 40 ألف دينار بحريني لكل فرد منهم اتخاذ البحرين كموطن دائم لهم على كفاتهم الشخصية كمتقاعد عن العمل . أثار إستغراب المواطنين من حكومة آل خليفة التي مازالت تصدر القرارات التي تريد بها محاصرة الشعب وممارسة جريمة الإبادة الثقافية عبر التجنيس السياسي .

* 17 أغسطس : عقدت المعارضة البحرينية فعاليتها السنوية المتعلقة بعيد الإستقلال في مجلس اللوردات البريطاني بدعوة من اللورد إيفوري بحضور جمع من المتحدثين المشاركين وجمهور من المهتمين بالشأن البحريني ومراسلي كل من قناتي الجزيرة العربية وكذلك ال BBC، وغصت صالحة المجلس التي أعدت لبرنامج المعارضة المزدهم - والذي إستمر إلى ما بعد الظهر- وكان للحضور من الجمهور الذين توافدوا على القاعة بغية متابعة ما يجري في البحرينية (انظر الملف الخاص ص 3)

* 23 أغسطس : تم انقطاع التيار الكهربائي عن جميع مناطق البحرين ، وسط ارتفاع درجة الحرارة ، وتعكس هذه الكارثة مدى الفساد المستشري في وزارات الدولة ، بقيادة زعيم العصابة رئيس الوزراء ، حيث تصرف المليارات في إستثمارات وعقارات خارج البحرين للامبراطورية المالية لرئيس الوزراء ويعيش الشعب في بنية تحتية لا تتناسب مع كونه دولة نفطية !

أن ما نعيشه اليوم من أحداث يعد تاريخا للمستقبل، وما عشناه من أحداث في الماضي يعد تاريخا في الحاضر. في هذه الزاوية الصغيرة سنحاول أن نفتح صفحة من صفحات الماضي، ماضي المعاناة خلف قضبان السجن، ماضي الأيام العصبية التي عاشها أبناء شعبنا في منتصف العقد الماضي. نكتب هذه الأسطر لتكون شاهدا على ما اقترفته أيدي الجلادين وأسيادهم وسيطهم على أجساد ممن طالبوا بحقوقهم الإنسانية والقانونية في دولة اللاقانون وسلطة الأسرة المستبدة. وشاهدة من ناحية أخرى على أهات وسمود وعنفوان وتضحيات هذا الشعب العظيم. على أن هذه الأسطر ستخطها أيدي ممن ذاقوا مرارة تلك الأيام.

التتمة صفحة (8)

بطاقة شخصية



السيد علي أمين محمد

العمر: 19 سنة

المنطقة: كرباباد

تاريخ الاستشهاد: 17/8/1996م

كيفية الاستشهاد: استشهد تحت التعذيب الوحشي بعد أربعة أيام من اعتقاله.

وخلال تغسيل جسده شوهدت آثار التعذيب واضحة في أنحاء جسده خصوصا في الجزء العلوي منه، حيث كانت بقع الدم تؤكد تعرض الشهيد لقدر واسع من التعذيب. كما شوهدت آثار التعذيب بالكهرباء في مختلف أنحاء الجسد الطاهر الذي اسلم الروح بعد ثلاثة أيام من التعذيب المتواصل.. وفي اليوم التالي اتصل مسؤول بجهاز الأمن بعائلة الشهيد طالبا منها استلام جثة. ولدى استلام الجثة هدوا العائلة بالانتقام ان لم تقم بدفنها على وجه السرعة وبدون حضور جماهيري، ولكن ما ان سمع المواطنون بخبر استشهاد الشاب حتى هرعوا إلى منطقة كرباباد. وشاهد الكثيرون جثة الشهيد وهي ممزقة، فزداد غضب الجماهير وخرجوا في مسيرات جماهيرية ووقعت صدمات عنيفة بينهم وبين قوات الشعب

نشرت بصحيفة صندي تايمز اللندنية
مقالا هذا نصه
"بريطاني يرفع دعوة ضد تعذيبه في
البحرين"
بواسطة : تومن سليمان
19 اغسطس 2004

رجل بريطاني قضى قرابة 4 سنوات
بسبب تهمة القتل الغير متعمد في سجن
البحرين ، رفع دعوة ضد دولة في الشرق
الاطلس لسجنه وتعذيبه بالباطل.

ريتشارد ميجان عمره 38 من
Kingsholm Gloucester حكم عليه
15 سنة لظمنه حتى الموت مارشيل
ايمون 31 المهندس في الايلاف البصرية
من شركة Tucson, Arizona في
البحرين في يوليو 2000 ، وقد خفف
الحكم الى 5 سنوات بعد تارفعه عن نفسه
للمحكمة .

في الصيف الماضي افرج عن مستر
ميجان وله والد ، الذي يقدر دخله
السوي £75,000 جنيه استرليني ، كمدير
تقنية المعلومات لشركة ارامكو النفطية ،
افرج عنه بعد تدخل Jack Straw لوزير
الخارجية البريطاني ، متدخلا نيابة عنه .

يوم الاربعاء سوف يصدر ضد اربعة من
حكومة البحرين يدعي فيها أنهم سجنوه
وعذبه بالباطل .

سوف يأخذ فعل ضد الشيخ خليفة بن راشد
آل خليفة ، الوكيل نائب رئيس مجلس
القضاء الاعلى ، العقيد V B Walmsley
البريطاني الذي يعمل في وزارة الداخلية
في البحرين ، والعقيد Racman
Amuruci ، رئيس سجن جو في البحرين
، والشيخ خالد بن احمد آل خليفة سفير
البحرين في بريطانيا .

مستر ميجان قال " لقد حاولت الرجوع
للبحرين مرة أخرى في شهر مارس لرفع
دعوة قضائية قانونية ، ولكن رفضت من
الدخول للبلاد ، والان أنا اجد نشاطي
ومستعد أن ارفع دعوة ضدهم ، "

" أنا رجل واحد بحالتي الشخصية - ولهم
جيوب عميقة - أن لماذا هم خانفون؟! هم
يعلمون انني امتلك قضية وموقف قانوني
قوي ، (Jack Straw لوزير الخارجية)
طلبة كان مبني على قاعدة حقوقية قوية ،
اذا لم استطع ان اتقدم بالدعوة هناك
(البحرين) بسبب قانون الحماية لهم ، انا
متمكن ان احاول ان احضرهم للمحكمة في
هذه الدولة (بريطانيا)

ما فعلوه مخالف لكل اتفاقيات حقوق
الانسان مستر ميجان قال "هناك حوالي
5000 بريطاني يسجنون ظلما في
الخارج ..

اذا لم يكون لديك والد نفس والدي ، من
سوف يحارب لك ، وسوف تكون في
مشكلة مع هذه الحكومات الشخصية "

نشرت بصحيفة صندي ميركوري مقالاً هذا نصه
نائب برلماني بريطاني مع زوجته استمتعوا ب
80 الف جنية استرليني لرحلات مجانية
15 اغسطس 2004
بواسطة : جنيت اولد هام

نائب داخلي مع زوجته استمتعوا ب 80,000 الف جنية
استرليني ، التي تعادل إقامة لعطلة مجانية في ارقى فنادق
العالم فخامة قبل 7 سنوات ، مستر كن مع بريندا برجس
تدفعي ليس أقل من 15 من عطلة الى الدولة الخليجية البحرين ،
المشهورة بتهاك حقوق الانسان ، وإلى مصر .

لقد اقاموا في فندق بدولة البحرين الغنية بالنفط ، وحصلوا
على ساعات ومجوهرات ، النائب البرلماني العمالي ، الذي
هو سابقا رئيس تجمع تجاري ، والذي يمثل " لفر هملتون
نوت ايست " ادعى انه كان في زيارة عمل - لتكشف
الحقيقة - ، ولكن هو مع زوجته يعاملون كشخصيات مهمة
، اذ ازاروا الخليج ، ومن الفنادق التي اقاموا فيها فندق رتز
كارلتون ، في المنامة مملوك للملك ، يرتادونه قادة دول
العالم ، والاعنياء الاسطوريين . لكن ظهور صرامة عن
الاجازات ، والتي كانت تدفع من قبل الحكومة المصرية مع
مجموعة لوبي لندن المتصلة بصادم حسين .

وهذا اللوبي هو مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية الذي
يديره الفلسطيني عمر الحسن ، الذي كان لوبي للدكتاتور
العراقي حتى نهاية 1980 . البارحة سمون جيفن (من
حزب المحافظين البريطاني) في مجلس ولفر هملتون ستي
قال " هذا شيء مرعب ، أنا مندش ومجروح ، للمبلغ الذي
استلمه بسبب الضيافة " وقال " ماذا حصل على الارض
لناخبية مما حصل هو " هذا شيء سافر وقال " لماذا يأخذ
زوجته معه في هذا الرحلات ، اذا لم يكون قاصدا للتجارة
او العطلة الصيفية "

الضيافة الفاخرة التي استمتع بها النائب ، مع زوجته هي
إهانة لقوة العائلات في يولفر هملتون " هذا ما قاله مستر
جافوند . " الان ناخبيه سيعلمون أنه كان يقيم في فندق رتز
كارلتون في البحرين " !

لكن مستر برجس عمره 65 ، كذب أي عمل خاطأ فعله ،
ويصر على انه كان يعمل فترة اقامته في الفندق مع زوجته
، وقد سأل قائلا "ماذا يتوقعون الناس مني ان افعل " وقال
" نحن ضيوف الملك والحكومة نقيم حيث يضعوننا " ، وقال
" نحن فقط أمنا في غرف عادية " !

وعندما قامت بالتحري صندي ميركوري (الصحيفة) ، أثبتت
أن الغرف العادية في الفندق هي غرف تنفيذية أو ادارية
تكلف 405 جنية استرليني في الليلة ، وقال " أنا سامت
وتعبت من السؤال عن هذه الرحلات " !

" فقط الأشخاص الذي يسألون هم أعدائي من المحافظين ،
ومجموعة من حقوق الانسان البحرينية " وقال " لقد اعلنت
عن هذه الرحلات ، حين سألتني عنها احد الناخبين " وعندما
سأل ان فائدة الرحلات لبريطانية ولناخبيه قال " هناك قاعدة
حربية امريكية في البحرين ، ونحن لا بد ان يكون لنا تواجد
عسكري هناك " وقال " عندما امثل دولتي أنا امثل ناخبيي
" "

مستر برجس كان في مرمى النار في الماضي بسبب علاقته
مع عمر الحسن الذي جهز مجموع كل الفراء البحرينية في
مبنى البرلمان البريطاني وكان مستر برجس السكرتير .

مستر برجس مع عمر الحسن يأخذون النواب إلى البحرين
الغنية بالنفط سنويا ، الدولة التي ليست لديها ديمقراطية منذ
1975 ، والمخالفين فيها عذبوا وقتلوا ، مستر عمر الحسن
فصل من عمله في الجامعة العربية في لندن ، ولاحقا قال
انه فصل بسبب مؤامرة سياسية ، وقال ليس هناك خجل من
تكوين لوبي داعم للعراق !

مستر برجس اضطر إلى ان يذهب في سفره حكومية من
خلال البرلمان ، على ان يعلنوا أي من الفوائد المجانية
حصلوا عليها ،

التقرير في البرلمان البريطاني كتشف ان فوائد الاعضاء
الداخليين قد ذهبوا 8 رحلات الى البحرين ، و 7 الى مصر

في السبع سنوات الماضية ، وكانت زوجته مصاحبه له في
كل الرحلات .

رحلات مصر كانت تدفع من قبل الحكومة كاملة ، التقرير
البرلماني لا يحتاج الى تفصيل للسفرات الخارجية للزائر ،
مثل التكلفة . وفي سنة 2001 انتقد لانه لم يعلن عن زيارته
الى البحرين ، التي حصل فيها على علاج مجاني لحصى
الكليه .

رجل اعمال خليجي مليوني اجتمع مع مستر برجس في
عشاء فاخر في منزل وزير العمل البحريني في واحدة من
سفراته العديدة ، وقال ذلك الضيف السياسي ، اعطي
مجوهرات من مضيفيه " ! حتى الاعيان الصغيرة تعطي
ضيافة عالية " قال ذلك رجل الاعمال . وقال " السياسيون
الاجانب يعطون 12,000 الف دولار قيمة ساعة رولاكس ،
انه يتكتمون على الهدايا ، لن يأتي احد لك ويقدم لك الهدية ،
ويقول لك شكرا على الحضور ، الهدية موجودة تحت مخدة
الضيف " قال ذلك رجل الاعمال وهو معروف لدى صندي
ميركوري الذي طلب عدم الافصاح عن اسمه

مستر برجس اعلن سابقا ان سجاد شرقي من مصر ،
والساعات من البحرين في تقرير الفوائد ، وعندما سأل عن
إدعاء انه حصل على مجوهرات ، قال ساخطا " لم احصل
على أي شيء " لكنه تدارك قائلا " نعم انا ساعات
وزوجتي اسوارات ، ولكن هذا كل شيء " "

مستر نرجس اكد انه اقام في فندق زتر كارلتون عدة مرات
، وفنادق اخرى ، ومعلومات من البحرين اكدت ذلك ،
وفندق الرجنسي ، وفندق كارلتون ذو الساحل الخاص ، مع
برك السباحة

القيمة تتراوح 405 جنية استرليني في الليلة في الغرف
الادارية ، و 868 جنية استرليني لاجنحة الدبلوماسية ،
متحدثه الحجوزات اسيمة عبدوك قالت ان البرلمانيين
البريطانيين عادة في الاجنحة الدبلوماسية ، وبعض الاحيان
السياسيين البريطانيين يقيمون في الجناح الملكي بقيمة
1,851 الف جنية استرليني في الليلة .

اللورد افبري نائب رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان
قال " ان سفرات مستر برجس يعادلها سفرات مادبه " وقال
" انها تمثل رعب ومهولة عندما تضع في نظرك سجل
حقوق الانسان في البحرين المروع " قال ذلك اللورد .

الدكتور سعيد الشهابي من حركة احرار البحرين ، قال " "
رحلات مستر برجس كانت حديث بعض الدوائر في
البحرين لسنوات ، انه معرف جدا ، أنهم يعاملون كأمرء
هو وزوجته عندما يذهبون "

عندما تحدثه الصندي ميركوري ليلة الجمعة بقي غير نادم ،
لدي سفرات النواب التي ينظمها كلها نفس الشيء -
القصور ، اجتماع مع الامراء ، رئيس الوزراء ، ومع
مراكز التجارة "

عندما تحدثه الصندي ميركوري ليلة الجمعة بقي غير نادم ،
ماذا تتوقع ان يفعلوا " اوضعي في بي و بي طالب ، " اذا
احد قال اني ذاهب خطأ يستطيعون ان يقدموا تقريرا ، أنا
اتخيل ان تكتب تقرير عن الضيافة والتي سوف اعيش معها
" "

• قيمة الضيافة المسجلة من النواب له ولزوجته
المجانية تقدر 80,000 الف جنية استرليني
• سجل فوائد النواب أن مستر برجس عادة يجلس
في البحرين 6 ايام وزار البحرين 8 مرات في سبع
سنوات .

• 86 عطلة في 868 جنية في الجناح الدبلوماسي في
كارلتون والذي يوضع فيه السياسيون بالمجان سوف تقدر
للزبون 41,666 الف جنية استرليني

• نفس المستوى في مصر والرحلات اكثر من
80,000 الف جنية استرليني كل ذلك بدون التذاكر ،
والمعيشة وتكاليف السفر والغذاء .

الماضية ، تحت قانون الجمعيات لسنة 1989 ، والذي يخول الوزير لخلق أي من المؤسسات الغير حكومية لمدة 45 يوم ، اذا استمرت في الانشغال بالسياسة . هذه الصلاحية استخدمت للتضييق على أي مناقشة عن التعديلات الدستورية ، كما رأينا في Samantha Knights من لجنة بار لحقوق الانسان ، وزميلاتها ، حيث عادتا من مطار المنامة لما ذهبنا في طريقهما لطرح ندوة عن الموضوع (التعديلات الدستورية) . لماذا الحديث عن هذا الدستور حساس للبحرين؟ ولهذا لم يسمح ايضا إلى Ms Cherie Booth QC لما تحدثت في اجتماع مغلق في المنامة عن الدستور بشكل عام ، السبب الرئيسي كما اعتقد ان أي نقاش سوف يبدأ ويحلل الاختلاف بين الميثاق الوطني الذي صوت عليه الناس في الاستفتاء ، وبين الدستور الحالي والمعدل بمرسوم ، وأنه ليس من خلال الطريقة السليمة التي تتقدم التبنّي للدستور الجديد في أي دولة التي ليست لديها هيئة شرعية يتقدم مؤتمر دستوري او عملية ممتدة للاشراك الناس . ليس من المناسب ان نقارن بين ما يحدث في البحرين ، حيث ان الناس قد خذعوا بالدستور من خلال (ثلاث بطاقة تذاكر) وما يخطط له في العراق كمثال . اذا لم تحل مشكلة الامن .

من الواضح تمسك السلطة التنفيذية بيد حكم الاقلية الوراثية وتناسبها مع مبادئ المملكة الدستورية سوف تطرح في أي مناقشة ، حيث ان الملك له السلطة المطلقة لتعين الوزراء والسفراء والقضاة والمحافظين ويعزل السلطة التشريعية ، اذن النظام لا بد من ان يوصف انه مملكة تنفيذية وانها لا يمكن ان توصف انها ديمقراطية حتى لو ذهب الناس الى صناديق التصويت ، سوف لن يستطيعوا ان يغيروا الحكومة ، او حتى الحديث عن التغيير . انا اعتقد لما اجتمعت مع الملك في بداية 2003 انه وافق معي لما اقترح عليه ان كل الديمقراطيات لديها صفات عامة في البداية ، وفي أي مرحلة وصلوا لا بد من الاستعداد للتطوير في المستقبل . هذه الصفة مفقودة واكثر من شكوى اخرى حيث تتسبب اليوم في عدم الرغبة والأرق للبحرينيين . ليس هناك آلية تطور للتغيير الرئيسي ، لان ما هو موجود اعطي من الاعلى ويمكن فقط تغييره من خلال الملك نفسه . وانها حقيقة مؤلمة انه لا يريد ان يحدث هذا . في هذه الحالات اعتقد ان الندوة لديها وظيفة حساسة للعمل ، حتى لو اننا لم نغطي من قبل الصحافة في البحرين ، وهي علامة في فقدان حرية التعبير . والتي يقال عنها هناك انها تغيرت بطرق عدة ، وان بنقي حيوية التطوير الذي رفعه الملك ، وهل كان الملك بدا التغيير الذي كان يحتوي على ستارة او يكون هناك انتقال سياسي حقيقي

17 أغسطس 2004

نحن هناك مرة أخرى كما كنا في الماضي ، لكي نقف على يوم إستقلال البحرين ، المناسبة التي وقعت يوم الاحد ، لقد أصبحت من العادة لنا أن نقيم بعض النقاش في هذه المناسبات في المحاور والمواضيع التي هي محرمة في البحرين نفسها ، والتي هي تتال إهتمام وعناية الناس ، فعدم قدرة الناس عن تغيير حكومتهم من خلال صناديق الاقتراح ، وغياب عملية التغيير الدستوري ، والفساد في أعلى المستويات ، والتميز ضد الشيعة ، وهندسة التغيير الديمغرافي من خلال اللعب بالجنسية ، والتشديد على حرية التعبير والتجمع ، والمرسوم الغير شرعي 56 الذي يعطي العفو الى المعذبين في السابق ، لذا لدينا جدول متميز من الخبراء سوف يلامسوا بعض من هذه الأمور ، ولدينا ايضا رسالة من زميلنا البروفيسور عبدالهادي خلف ، والنسخة موجودة ستوزع لاحقا .

نرحب بكم جميعا ، وبالخصوص ممثل مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، و PR صوت البحرين في بريطانيا الذين هم من المنتظمين لحضور ندواتنا ، انا متأكد ويكون متمعا ليس فقط للذين هم هنا ، بل اوسع لكل المستمعين من البحرين ، لنعرف كم يدفع لهم مقابل هذه الخدمة ، ربما ينورنا لاحقا . لقد قرأت في جريدة أخبار الخليج اليومية GDN في الاسبوع قبل الماضي ، أن هناك شخصين من البحرين في معتقل كونتنامو قالوا انهم تعرضوا للتعذيب من قبل سجانينهم الامريكان ، وان رئيس اللجنة الداعمة للمعتقلين قال ان هذا غير مقبول ، حيث ان التعذيب جرم شنيع من خلال تفكير كل الناس ، ويعتبر من الجرائم الدولية . إن الشخص الذي يمارس التعذيب سواء كان في كونتنامو او بغداد او كباوبك او المنامة لا بد ان يقدم للمحاكمة ويعاقب . و بالرجوع الى اخبار الخليج ، قالت البحرين انها سألت السلطات في امريكا قبل سنتين عن تحقيق ان هناك جروح باقية للمحتجز جمعة محمد الدوسري ، الذي يدعي انه ضرب من قبل 8 من الحراس . اكتشفت الجروح عندما ارسلت الوزارة مندوب الى معتقل كونتنامو في ابريل 2002 . لكن كان من الصعب المطالبة من امريكا ان تقدم جلادها للمحاكمة ، وفي نفس الوقت يبرأ ايان هندرسون وعادل فيليل الذين ترأساه التعذيب في البحرين لسنوات عديدة . مركز البحرين لحقوق الانسان مع دولة اخرى عربية سوف يأخذ على سوء المعاملة من قبل الامريكان ضد المحتجزين ، وسوف يكون من الممتع ان نعرف ان كان هناك رد او لا .

للاسف ان السلطات هددت باستمرار غلق مركز حقوق الانسان في السنة

الحاكمة تتمتع بكل إمتيازاتها المتوارثة. و على الرغم من كل التصريحات الرثانة ، لم تخفف العائلة الحاكمة من شدة قبضتها على البلاد و على إقتصادها و على مؤسساتها السياسية و العسكرية و الأمنية. و رغم إبقاء ثلاث و ثلاثين سنة على إستقلال البلاد ، ما يزال البحرينيون يُعاملون كما لو كانوا رعايا حاكم إستبدادي من حكام القرون الوسطى. و ما تزال حقوق المواطنة الكاملة و المتساوية و استحقاقاتها حُلماً لم يتحقق بالنسبة لأغلب البحرينيين.

و ما تزال العائلة الحاكمة تعنبر ثروات الدولة و مواردها ملكاً خاصاً بها. و في الوقت الذي يحصل كل فرد في العائلة الخليفية منذ الولادة على مخصص شهري كبير، تعيش خمسة عشر ألف عائلة بحرينية تحت خط الفقر. و يضطر الكثيرون من هؤلاء إلى الاعتماد على المعونات الخيرية و الصدقات. من جهته يُعمق الفساد المستشري و الإنتهاك المنتظم لحقوق المواطنة جميع الآثار الخطيرة و المستمرة التي خلقتها عقود من الحكم الظالم و سوء الإدارة.

إنني لعلى ثقة في إن مداواتكم ستساعدنا جميعاً على التركيز على المسألة الملحة: ماذا نستطيع أن نفعل ، معاً ، لمعالجة الوضع الراهن المعقد ، و للحيلولة دون تحوله إلى أزمة عاصفة سياسياً و أمنياً .

إسمحوا لي لأن أختتم تحيتي لكم و لبقية المشاركين بتمنياتي المخلصة أن تكون مناقشات هذه الندوة مثمرة.

المخلص

الدكتور عبد الهادي خلف

17 أغسطس 2004

رسالة الدكتور عبد الهادي خلف

اللورد أفبيري

مجموعة حقوق الإنسان البرلمانية

مجلس اللوردات

لندن

عزيزي اللورد أفبيري

إنني أسف لعدم تمكني من المشاركة المباشرة في ندوة " البحرين: الفضيحة السياسية و الدستورية" و التي ستناقشون أنتم و ضيوفكم من الشخصيات المُعتبرة الأوضاع الحالية في البحرين. إن ندوتكم هي ندوة هامة و تأتي في وقتها المناسب. و ذلك لأن ما ستشهده البحرين من تطورات خلال الأشهر القادمة سيكون مؤشراً على الكيفية التي سيعالج بها حكام الخليج التحديات المصيرية السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي تواجه المنطقة برمتها. لقد مرّت خمس سنوات على تدشين المشروع الإصلاح في البحرين إلا إن الإصلاح ما زال يراوح عند نقطة بدايته التجميلية. و مع ذلك، رأينا كيف عمل مستشارو العلاقات العامة على ترويح صورة زاهية للبحرين باعتبارها "الإستثناء العربي" ، و النموذج الذي يتوجب على الحكام الإستبداديين في المنطقة الإحتذاء به. و قام قياديون غربيون ، بمن فيهم رئيس وزراءكم ، السيد بلير ، باغداق المديح غير المشروط على ملك البحرين وعلى إصلاحاته. و لكن الواقع على أرض الواقع تشير ، للأسف الشديد ، إلى إن تلك الصورة هي مجرد سراب ، و إن المديح غير مُستحق.

ما زال النظام في البحرين مشروعاً عائلياً. و ما زالت العائلة الخليفية

يسرني جداً أن أكون معكم ثانية، ولابد من أن قدم الشكر الجزيل على وجودي هنا ولتعاونكم.

في السنوات الأخيرة، رأينا بعض الحركة في بعض مناطق الديمقراطية وحقوق الإنسان. لكن السؤال؛ ماهي نوع الديمقراطية التي لدينا في الخليج، خصوصاً في البحرين؟

منذ التغييرات السياسية التي بدأت من قبل الملك، دخلت البلاد في أزمة دستورية، التي هي أسوأ من الأزمات التي واجهناها في التسعينيات.

الدستور الحالي قُدم بعد استفتاء عام، طلب من الناس التصويت على "الميثاق الوطني" حيث اعتقدوا ان التعديلات تضمن إعادة دستور 1973 كتمهيد أبعد للتقدم نحو الديمقراطية. وبدلاً من ذلك، طوّقت قوة العائلة المالكة الناس أكثر، ومن المستحيل للناس أن يأتروا على الحكومة من خلال صندوق الاقتراع، إن الملك يُعيّن ويعزل كل الوزراء في تقديره الغير مقيد وأغلبية المواقع الحساسة في الحكومة هي لأفراد العائلة الخلفية، ويحرم المواطن مثل هذه المواقع حتى عندما يمتلك الموهل الأعلى. معينين الحكومة لا يستطيعون ان يطرحوا خلاف ما يريد من عيّنهم!، من لم يعيّن بهيئة منتخبة أو شخص منتخب، فليس لهم شرعية ديمقراطية. إن التقدم الذي ذكره كانت هدايا من الملك، وهي ليس نتيجة الجهود المشتركة من قبل الناس أو الحوار أو مجلس تشريعي. هل بالإمكان أن نتخيلوا كيف أن العائلة الخلفية تزيد ملكيتهم للاراضي بشكل تدريجي من خلال المصادرة منذ القرن التاسع عشر؟ تمتلك الآن العائلة أكثر من نصف الدخل الوطني لأعضائها!

إنه من الواضح أن العائلة توثى إمتلاك البلاد والأمة. هم ليس لهم خطوات أخرى نحو الحرية، والديمقراطية وحكم القانون. إن الجمعيات السياسية الأربعة والمؤسسات الغير حكومية الأخرى تمتعت بحرية تعبير محدودة جداً، لكن هناك بعض المواضيع التي هي محرمة، فليس مسموح انقاد العائلة الحاكمة، ولا مناقشة للفساد المستوطن، ولا كلام عن التمييز في بعض حقول التوظيف، ولا نقاش إجمالاً في بيع الجنسية البحرينية إلى الأجانب. إن قضية التجنس السياسي تُصبح واحداً من المشاكل الأكثر تعجراً في البلاد. بالرغم من أن الأنماط المختلفة من التمييز الرسمي كانت نشطة جداً في الحياة السياسية للبحرين، التمييز الطائفي الممارس ضد "الشيعية" كان متنوع في الإذلال والقسوة. الحكومة لم تُوقر الغير ديني أو ديني أو فقير أو غني أو محافظ أو تحرري أو شيوعي، بل هي تحكم بهوية المواطن.

المؤتمر الدستوري:

في فبراير 2004 العائلة الحاكمة حاولت تخريب المؤتمر المطالب للإصلاحات الدستورية المقام من قبل الجمعيات السياسية الأربعة المعترف بها كتشكيل للمعارضة في نظام سياسي الذي لا يُسمح للأحزاب السياسية. فقد حكومة البحرين رفضت دخول البحرين عدد من المراقبين المدعويين من الخليج وأوروبا، الذي تضمن المحاميان الدستوريان البريطانيان. وفي ذلك المؤتمر رفض المشاركون دستور 2002، وقرروا

نظرة عامة لحقوق الإنسان في البحرين

الدكتور عبد الجليل السقيس

رئيس دائرة الاعلام بجمعية الوفاق الوطني الإسلامية

شكر :-

أود أن اعبر عن تقديري المخلص لتنظيم هذه الفعالية لإحياء عيد الإستقلال للبحرين ، وكذلك أود أن اقدم الشكر للسيد اللورد أفيري على دعمه لشعب البحرين للوصول للديمقراطية الحقيقية ، ودفاعه عن حقوق الانسان .

مقدمة :-

إنها الحقيقة منذ موت الأمير الأخير ، أنه ليس هناك سجناء سياسيون في البحرين ، وتم توقيف قانون ومحكمة أمن الدولة ، ومع ذلك مازالت القوانين والأنظمة التي صدرت خلال عصر أمن الدولة ، إلى جانب الممارسات الحالية المنتهكة لحقوق الإنسان ، و الإعلان العالمي . هذه القوانين والممارسات خطيرة في التمهيد للطريق مرة أخرى لدولة عدم الإستقرار ، بغض النظر عن ما وصلنا له من إطلاق السجناء السياسيين ، والإنفراج السياسي المضطرب ، الذي كان بسبب ظروف سياسية ضغطت لكي تتغير الحالة . إن الحالة السابقة من الرعب من السهل نشرها من جديد من خلال هذه الإصلاحات الظاهرية التي هي ليست حقيقية ، أو هي تسوية عميقة للجنور ، مما يجعل الحالة متقلبة . أن القوانين القديمة الجديدة إضافة إلى الممارسة اليومية ، تعكس عدم إحترام حقوق الإنسان ، فضلاً عن أنه لا يوجد آلية لحماية هذه المبادئ ، والتي تشهد وتحترم على نطاق العالم . هنا سوف لن نسلط الضوء على العهد القديم لما كانت البحرين تحت مراقبة المنظمات الحقوقية ، ووضوح حالات الاعتقال ، والتعذيب ، والقتل . لكن سوف نوجه الضوء على العهد الجديد ، حيث تمتاز الدولة بما يعرف بدولة إحترام حقوق الانسان . سوف نقيم ايضا حالة حقوق

تقديم عريضة شعبية تدعو لإعادة العمل بدستور 1973 . وجاء الأذعاء من وزير العمل والشؤون الإجتماعية بأن هذه العريضة كانت غير شرعية وغير مخلوثة، فأمر منظمي المؤتمر الحُصُول على الرخصة وهدد بالاجراء القضائي وأن النتيجة المحتملة التعليق أو الحل للجمعيات . وقد أذعت الحكومة بأنهم إنتهكوا القانون بجمع توقيعات الناس . وأصرّت الحكومة بأن يسمح فقط لإعضاء الجمعيات بالتوقيع فقط .

فبئيل نهاية أبريل ، فتحت الجمعيات عضويتها إلى أي مواطن الذي يريد الإضيمام إلى الجمعية والتوقيع على العريضة. عشرات آلاف من الناس بدأت بالتوقيع، خصوصاً إلى لجمعية الوفاق أكبر الجمعيات السياسية، وخلال بضعة أيام، نشرت الحكومة جنودها لمهاجمة القرى 20 مواطن اعتقل لأنهم كانوا يجمعون العضويات والتوقيعات، البعض كان عمره 15، 25، والبعض الآخر 50. وقد حذر عبد الرحمن بن جابر آل خليفة، رئيس محكمة أمن الدولة السيئة السمعة، المشتركين في العريضة، بالسجن المؤبد وتهمه تغيير النظام السياسي للبلاد، والتحريض للكرهية المثيرة، ومحاولة لزعزعة الأمن العام.

المعاملة السيئة والتهديدات بقانون وزارة العمل للجمعيات جاء كنتيجة لموقف وروية الجمعيات. وأن قانون وزارة العمل للجمعيات كان قد اصدر المادة 21 من 1989 للجمعيات البحرينية والذي عرف أثناء عصر أمن الدولة لتجديد الحريات، ويعطيه سلطة مطلقة وسلطة إلى السلطة التنفيذية. ويُمارس قانون الجمعيات شروط متعددة الوجوه التي تعطي السلطات الرسمية الإختيارات لتوجيه الجمعيات المدنية في الإتجاه التي تعتقد مناسبة وملائمه. فإن أي محاولات من إدارة الجمعيات المدنية لتوجيه أنفسهم في إتجاه ليس مصدق من الدولة، ستواجه أشكالاً مختلفة من العقوبات، حل أو إغلاق كما هو مقترض من قبل القانون (قانون رقم 15 1976، رقم 9 1982). ان تنفيذ قانون وزارة العمل للجمعيات به إنتهاكات الحقوق الأساسية لحرية التعبير التي ضمنت طبقاً للمادة : 19 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان. أن من القلق الكبير العمل بقانون الجمعيات الذي يراد من أن يخيف شعب البحرين التي كافح بسلام لتحسين حاله. وأن تأثيرات العمل بالقانون يُمكن أن ينهي الهدوء العام وبمهة الطريق لعودة الإضطرابات السياسية. وان عرقلة الناس من إظهار وجهات نظرهم بالوسائل السلمية ستجبرهم لاستخدام الوسائل الأخرى، التي يُمكن أن تؤثر على سلام وأمن البلاد.

على الجبهة الأخرى، الأعضاء المنتخبون لبرلمان الحكومة لم يطالبوا بحقوق الناس لأنهم أيضاً متواطين و راغبين في هيمنة بالخبية الوراثية على الجماهير . البرلمان لم يظهر أي ميل لإيقاف مسير القطار الذي أخذهم إلى سمعة مجوفة ورواتب سميئة. ولم يقدموا إي إقتراحات جذرية، وغضوا النظر عن الفساد ومحاباة الأقارب الذي هم فيه جميعاً على حد سواء. و قانون الجنسية أحد الحالات المختلفة عليها، مع العديد من المشاكل الهامة التي لم تُصلح.

أخيراً، نحن في البحرين، مثل الناس الآخرين في العالم، يتطلون إلى الديمقراطية الحقيقية، بسلام وإنسجام. أننا متأكدون بأن المعرفة الأكثر حول أزميتنا، سيكون التعاون أكثر معنا والدعم والتنسيق معنا للوصول لحياة أفضل

مجلس اللوردات - لندن

17 أغسطس 2004

الانسان في الوقت الحالي بصورة عامة في جوانب القوانين ، وآليات الحماية والتطبيق .

1. القوانين والأنظمة :-

أ – قديمة لكن مفعلة :-

هنا سوف نتحدث عن القوانين التي اعلنت خلال او بعد قانون أمن الدولة 1973 (قبل تنويع الشيخ حمد آل خليفة الحاكم الحالي)

قانون العقوبات الجزائية :-

هذه القانون أعلن بمرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1976 ، والتعديل المهم عليه في المرسوم بقانون رقم 9 لسنة 1982 هذا القانون يفيد أبسط الحقوق ، وحرية في إنتهاك أسس المعايير المنصوصة في الدستور ، وبصطدم مع المعايير العالمية التي تعهدت الحكومة الالتزام بها ، هذا القانون يدين ويفرض حكم السجن والغرامة على أي شخص الذي يفعل التالي :-

- 1.تعهد إعلان معلومات التي تفهمها الحكومة أنها كاذبة ، أو خبيثة .
- 2.الحضور أو المشاركة ، بدون رخصة في أي من المؤتمرات ، أو الاجتماعات العامة ، أو الندوات في الخارج ، لنية المناقشة السياسية ، أو الاجتماعية ، أو الحالة الاقتصادية في البحرين ، أو أي دولة أخرى .
- 3.انشاء وتكوين منظمات ، أو انشاء جمعيات منظمة ، أو مجموعات ، أو فروع من ذلك ، أهدافها قلب نظام الحكم ، أو التغيير السياسي أو الاجتماعي أو النظام الاقتصادي للدولة .
- 4.النهوض في أي من الاساليب الذي يلاحظ منه انقلاب ، أو تغيير النظام السياسي أو الاجتماعي أو النظام الاقتصادي للدولة .

تتمة كلمة د. السيفيس صفحة (4)

5. إنشاء وتكوين أو تنظيم أو السعي في البحرين بدون رخصة لمنظمات عالمية أو احزاب أو مؤسسات أو أي من هذا النوع أو فروع من ذلك .

6. استخدام الاعلام في أي من الفعاليات ، والسعي لتطور الكراهية ضد النظام الحاكم ، أو احتقار صورته .

7. السعي بعناد لإذاعة اخبار وتقارير وتصريحات و اشاعات كاذبة ، وخبيثة أو نشر اعلانات مناوئة ، تؤدي إلى زعزعه الامن العام ، وترعب الناس أو تؤدي إلى تحطم مصالح الناس .

8. الامتلاك المباشر أو الغير المباشر ، من خلال الشخص أو من خلال شخص آخر ، أي من الوثائق أو المنشورات التي تحتوي على مادة من ما هو في التعريف في الاعلى .

9. السعي لإنشاء بأي طريقة تعارض القانون أو السعي والتشجيع لفعل يعد جريمة .

10. المشاركة في المسيرات أو التجمعات لخمسة اشخاص أو أكثر يعتبر جريمة اتاح وخول القانون لهذه الجرائم ان قوات الامن ان تتدخل ، حتى لو كانت اهداف هذا التجمع شرعي .

11. الإدلاء بتصريح بأى طريقة ، والسعي في الهجوم على الجمعية الوطنية أو المؤسسات الدستورية ، أو الجيش ، أو قانون المحاكم ، أو الحكومة أو أجهزة الدولة .

الشيء المهم في قانون العقوبات هو المادة 168 ، التي تخول تكوين محكمة أمن دولة وتعطي للجرائم من خلال المادة 112 الى 184 المدانين بالتكوين قبل إنشاء المحكمة ، وهذه الاجراءات تحدد عن طريق أمر أميري .

قانون الجمعيات رقم 21 لسنة 1989

هذا القانون يختص بالمؤسسات المختلفة الاهداف ، والطبيعية ، يحتوي على الجمعيات السياسية ، حقوق الانسان ، المهنية ، الثقافية ، والاجتماعية .

وتحتوي على تقسيمات أيضا للمرأة ، والشباب ، والمنظمات الخارجية ، والنوادي الرياضية ، لغت كل هذه الجمعيات في مسودة واحدة والقانون واحد ومعقد .

ويمكن ملاحظة التالي :-

1. منع أي فعالية من أي جمعية لا تمتلك تصريح .

2. إعاقة التعديلات الدستورية للجمعيات المقررة في عهد الدولة .

3. منع حق الجمعيات من الاشتغال بالسياسة ، وهذا ينطبق على الجمعيات السياسية وجمعيات حقوق الانسان .

4. إعاقة حق الاتصال بالكيانات الخارجية .

5. الرقابة والإشراف على اجتماعات الجمعيات العامة .

6. منع الدعم المالي المحلي والخارجي .

7. التدخل في نوعية المترشحين لإدارة الجمعيات .

8. منح وزير العمل ميزات منها :-

- دمج الجمعيات وتعيين إدارة جديدة وحل قراراتها .

- غلق الجمعية مؤقتا .

هذه القوانين من الحقبة السابقة ، لكنها مازالت مفعلة ومطبقة ، هذه القوانين قد خيطت في حكم امن الدولة .

ب - القوانين الجديدة :-

هذه القوانين قد أصدرت أو وجدت في الفترة الجديدة بعد ميثاق العمل الوطني ، انها لا تعكس الديمقراطية المدعى ، ولا تحترم قيم حقوق الانسان .

قانون الصحافة (27 - 2002)

هذا القانون هو نسخة من قانون الصحافة القديم ، الذي اصدر في السبعينات وتم تعديله في الثمانينات ، والان في لباس جديد ولكن نفس المحتوى ، هذه القوانين تؤكد عدم وجود صوت حر في أي من الجوانب الاعلام ، عدة عقوبات حدثت لرؤساء التحرير ، الصحفيين ، دور النشر ، والمنتجين ، ولا بد لهم من عدم الخرق ، أو

الحديث في غير ما تريد الدولة ، وزير الاعلام يمسك بقوة على كل اصدارات الاعلام ، غرامات كبيرة وسجن لكل من ينتهك هذه القوانين .

قانون الحصانة :-

هذا القانون ملحق بقانون رقم 15 لسنة 2002 ، الذي اعطي العفو لكل الذين تورطوا في أي من التعذيب أو سوء المعاملة للمطالبيين السياسيين والحرية ، خلال أو خارج المعتقل ، من المفترض أن هذا القانون يساوي بين الجلد والضحية ، هذا القانون ينبأ بانتهاك حقوق من عرض للام ، وعذب ، وتحفز هذه القوانين الى عدم الاستقرار والطمأنينة للمجتمع بسبب وجود الالاف من البحرين من الرجال والنساء والشباب وال كبار ، الذين جرموا وعانوا السنوات ، ومالم يكون هناك حل يعلن كمهدأ طبيعي للجروح النفسية والى جانب الامور المادية المفقودة وعواندها إلى الاجساد والروح للضحايا ، سيكون هناك استعداد وتأهب للثورة ورفض التعاون مع الدولة لإزدهار والطمأنينة السياسية ، إلى جانب الثبات الاجتماعي

2 - الممارسة :-

بالإضافة الى ما سبق للماضي والجديد ، للقوانين والانظمة المنتهكة لمعايير حقوق الانسان ، الدولة تساند هذه الممارسة يوم بعد يوم ، وهذه الانتهاكات تكشف نفسها في هذا الشروط :-

• دستور 2002

لقد احتوى على كل القيم والاسس الديمقراطية للحكومة ، وأنه يوثق طبيعة التكنيل ويحكم العلاقة بين الحاكم والناس ، اذا لم تكون هذه الوثيقة مصدقة من قبل الحاكم في اذا ملغية ، وباطلة ، هذه الحالة في البحرين حيث ان الدستور الجديد اصدر منفردا في 2002 وبدون مصادقة ودعم وقرار من الشعب .إنها علامة في غياب الرابطة الاجتماعية ، والمبرمة في دستور 1973 ، فبعد الانفراد بالتغيير الدستوري 14 فبراير 2002 ، أصبحت قوة الملك اوسع واكثر ، وعمليا يمسك في يده كل السلطات ن وهو يعين الوزراء ويدير الدولة من خلالهم ، يعين افراد المحكمة الدستورية ، ومجلس القضاء الاعلى ، ونصف المجلس الوطني ، والتشريعي لا يمر بدون موافقته .المجلس الوطني لا يستطيع تقديم أي اقتراح بحب الثقة من رئيس الوزراء والمجلس يقترح التشريعات ولكن الحكومة من يصيغ المسودة ، هذا المجلس جرد ناخبين الناس من الحق الوحيد لممارسة التشريع ، بالإضافة الى مراقبة فعل الحكومة ، انه يبرز عدد من الحرية والحقوق ولكن يرجع إلى إصدار القوانين المنظمة ، وإعطاءهم الصفة الدستورية ، الموجود الابن يسن القوانين في غياب الديمقراطية وينتهك مبادئ الدستور نفسه .

• التمييز :-

دستور دولة البحرين العقدي المعلق 1973 ودستور المعطى لسنة 2002 تصدى الى كل انواع التمييز ويضمن تساوي في فرص العمل لكل المواطنين على الارض .لعقود كان هناك عناد مأسوس للممارسة التمييز ، والمحسوبة على قاعدة الطائفين والجنس ومفاضلة العائلة .هنا اريد ان احترم مناداة تقرير مركز البحرين لحقوق الانسان الذي نشر باثباتات بالارقام والصور ، وموضحا فعل تحقير المرأة وتميزها ، والتمييز ضد المواطنين الشيعة .التقرير اصدر في ديسمبر 2003 بعنوان " التمييز في البحرين القانون غير المكتوب " لذلك استلم المركز تهديد من وزير العمل بالاغلاق ، وشهر الاعلام انه سوف يغلق ، ولم يكن هناك حماية من الحكومة والتي هي المنشأ لها ، ولكن استمرار لنفس الفعل . مع هذا الانتهاك الواضح لا يوجد قانون محدد ضد التمييز .

• التجنيس السياسي :-

لعشرات السنين والى هذه اللحظة البحرين ليس هناك

اهتمام أو تورط جانبي لحقوق الانسان البحريني ن فقد منح عشرات الالاف الجنسية لليمنيين ، والسعوديين ، والسوريين ، والاردنيين ، والبوش ، والباكستان ، وغيرهم من الجنسيات ، استخدم هذا من خلال الاستثناء الممنوح الى الامير ، ولكن بدون تطبيق قانون الجنسية 1963 ، البحرين بلد جغرافيته صغيره 700 كيلومتر مربع ، متعلم 659 السكان منهم 400 مواطنين ، والاجانب البقية ،وبها محدودية الموارد الاقتصادية 37 ألف برميل من البترول يوميا فقط ينتهي بعد 10 الى 15 سنة .الاعلان الرسمي للبطالة 15% ، المجنسون اعطوا فرصة العمل في وزارة الامن للدولة (الدفاع ، الداخلية ، الحرس الوطني) والحكومة توفر للمجنسين هذه الخدمات ، لكن المواطنين محرومين منها . نحن نعتقد أن التجنيس المقام من الحكومة ، هو تجنيس سياسية ، يظهر انتهاك لحقوق الانسان العالمية المعتلة في مختلف المؤتمرات ، والمصدقه عليها البحرين . هنا اريد ان ارجعكم الى تقرير مركز البحرين لحقوق الانسان الصادر 13 مارس 2004 .

التجنيس السياسي بسبب :-

تأثيرات اقتصادية : زيادة في البطالة والفقر والفقر ، وقله السكن ، والرعاية الصحية ، وفي الجانب الاخر على المرأة والاطفال في التأثيرات على الروابط في المجتمع .

تأثيرات إجتماعية : زيادة خوف الاجانب ، وزيادة الكره لهم ، وتحطيم النسيج الاجتماعي ، وعدم الامن الاجتماعي .

التأثيرات النفسية : خيبة الامل ، الشعور بالتهميش ، والشعور أنك من الطبقة الثانية من المواطنين من الحكومة ، بسبب امتيازات الجنسية الذين يأتون من نفقات المواطنين .

3 - الحريات العامة :-

مازالت الدولة تمتلك الراديو والتلفزيون ، وتمارس التأثير والضغط في سياسة الجرائد اليومية ، الحكومة واصلت طريقها للقمع المباشر من خلال التضييق على حرية الطباعة والنشر بطريقة لسان القانون (قانون العقوبات والصحافة) مستفيدة من عدم وجود قضاء حر في المقابل تقرض رقابة هذه القوانين ذاتية على الجرائد المحلية .

لقد لوحظ التنني السليم في الحرية خصوصا بعد تعقيل قانون الصحافة ضد رؤساء التحرير والصحفيين ، فضلا عن ذلك ان الحكومة تستخدم الاعلام لمهاجمة الجمعيات و الافراد الذين يناقشون ام حاساة او يتصلون باجتماعات بالاجراء ، الحكومة مازالت تحجب المواقع الالكترونية للمنظمات والجماعات التي تتكلم عن السياسة والادارة للدولة ، وتمنع دخول المطبوعات التي تغطي المواضيع الحساسة للدولة ، ومراسل الجزيرة مازال ممنوع من دخول البحرين .

من الجيد الذكر ان الحكومة في تمثيلها لوزير الاعلام والبلديات حاولوا غلق جمعية الوفاق الوطني الاسلامية ، بسبب مسرحية هزلية " ليش يا ابو العيش " الحكومة ايضا ضللت الناس في المؤتمر الدستوري المقام من قبل الجمعيات الاربع ، وارعبت الجمعيات في اصدارتها الدورية في الاقتصار على اخبار الجمعيات فقط وليس هناك مجال في طرح الرؤى الآراء .

في نهاية مارس وزير العمل والشئون الاجتماعية كرر تهديداته لغلق الجمعيات السياسية التي كانت تنادي بعريضة شعبية ، هذا جاء بعد اعلان الجمعيات السياسية نشدين العريضة الشعبية المعارضة للتعديلات على دستور 1973 الذي ادى للاصدار المنفرد في 14 فبراير 2002 مطالبين انتخاب افراد لديهم كامل الصلاحية التشريعية والرقابية وتكريس مجلس الشورى فقط للشورى فقط .

اخيرا وليس آخرا لم ننسى بعد ما قالت الجمعيات الاربع بعد تدسين العريضة 12 ابريل 2004 الحكومة اعتقلت 23 شاب بحريني الذين جمعوا التوقيعات المنادية للاصلاح في البحرين ، ولقد واجهتهم تهم " تغيير النظام السياسي ، اثاره الكراهية ، السعي لزعزعة النظام " مع احتمالية للسجن المؤبد .

الخاتمة :-

هذه نظرة عامة لحالة حقوق الانسان في البحرين ، للافراد والجمعيات ، وليس لها حقوق متوفرة ، ومومونه ، او تكون فاعلة بدون ترخيص واذاء الحكومة ، القانون أنف الذكر والممارسة المفرطة ، ولا تحترم قيمة حقوق الانسان ولا توجد آلة ضمانات ، ولا توجد قواعد حقوق لها قيمة او محترمة . انها امور شخصية وسياسة سلوك منقاد ، نحن نبحث عن الاخلاص واحترام طويل لحقوق الانسان مع قانون محترم ومحمي الآلية .

مجلس اللوردات - لندن

17 أغسطس 2004

كانت البحرين جزء من حضارة دلمون كما وقد لعبت دوراً بارزاً كونها معبر تجاري بين حضارة سومر و الهند منذ ما يقارب الخمسة آلاف عام. اعتنقت البحرين الإسلام في القرن السابع وقد أصبحت تحت سيطرة حكم آل خليفة منذ القرن الثامن عشر والذين كانت تربطهم علاقة قرب مع بريطانيا عبر توقيع الاتفاقية العامة للسلام في عام 1820 وهي اتفاقية حماه عرفت با (بالهدنة الدائمة للسلام و أصدائه) وقد نقحت في العام 1829 و 1951 ومثل هذه الاتفاقية قد وقعت من قبل بين بريطانيا والفرس اضافة إلى العديد من سلطنات الخليج وقد كانت هذه الاتفاقية تقضي : بأن الحاكم لا يجوز له التصرف في أي من حدود بلاده إلا من خلال المملكة المتحدة كما ولا يجوز له أي الحاكم الدخول في أية اتفاقية أو علاقة صداقة مع أي حكومة غير المملكة المتحدة إلا بعد أخذ الموافقة والرضا من البريطانيين. وعد البريطانيون بأن يقوموا بحماية البحرين من أي عدوان بحري وأن يباشروا بالمساعدة و الدعم في حال تعرض البحرين لعنوان بري بعد الإنتهاء من الحرب العالمية الثانية أصبحت البحرين مركزاً لإقامة وإبرام التعهدات و الاتفاقيات التي تقودها بريطانيا في الخليج الفارسي. في العام 1968 وعندما قررت بريطانيا أنها اتفاقيات الحماية مع ممالك الشيوخ في الخليج الفارسي أنظمت البحرين مع أثنان دول (قطر – مع سبع من ممالك الشيوخ والذين يعرفون اليوم بالإمارات العربية المتحدة) ولكن على أي حال فإن هذه الممالك وحتى منتصف 1971 لم تقرر الإتحاد والاندماج ولذا فقد طالبت البحرين بالاستقلال ككيان منفرد وحصلت على الاستقلال الكامل في 15 أغسطس 1971 وأصبحت دولة البحرين من خلال دستور 1971 وبالفعل تم انتخاب أول برلمان في العام 1973 ولكن بعد سنتين وبالتحديد في أغسطس 1975 قام أمير البحرين بحل المجلس الوطني . اندلعت اضطرابات سياسية في العام 1994 وفي العام 1995 كان أول تغيير وزارى منذ 20 عام وفي العام 1996 قام الأمير بتوسع عدد أعضاء مجلس الشورى والذي عينه الأمير نفسه في العام من 1993 وذلك من 30 عضو إلى 40 عضو لتقديم الرأي والمشورة حول التشريعات التي تقترح بواسطة الحكومة والتي في مثل هذا الحال تصدر القوانين لوحدها . في العام 1999 أصبح الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أميراً للبحرين بعد وفاة أبيه الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة.

آل خليفة وشعب البحرين :

قبيلة آل خليفة ليست في الأصل من البحرين بل هي قبيلة لديها تاريخ طويل من الرحال من بلد إلى بلد وقد طردوا من الكويت مما اضطرهم إلى الرحيل إلى قطر وهناك واجهوا نفس المصير وهو الطرد من قطر ، لذا اختاروا البحرين وإلى الآن هم يسيطرون على البحرين.

قبل أن يسيطر آل خليفة على البحرين كانت الأمور تسير عن طريق قبائل أو عائلات محليه من أهل البحرين ولكن حالما استطاع آل خليفة السيطرة على البحرين أخذوا يعاملون أهلها كما يعاملون العبيد.

تتكون البحرين من غالبية السكان المسلمين أشيعه والعائلة الحاكمة الخليفه تنتمي لطائفة المسلمين أسنه والذين يعتبرون الأقلية من سكان البحرين. التاريخ يحدثنا بأنه : عندما تحكم الأقلية الأغلبية فإنه يعني عدم توفر العدالة وعدم توفر الحكم الصالح، وعليه فإن الأقلية الحاكمة دائماً تشعر بتهديد الأغلبية ومن ثم تبدأ الأقلية في التوجس والشعور بهاجس وهو أن الأغلبية تخطط لقلب نظام الحكم لصالحها ، وهذا بالضبط منطبق تماماً على ما حصل في البحرين.

حكم آل خليفة البحرين بالقبضة الحديدية ، فالبحرين تحتفظ بأسوأ ملف في مجال انتهاك حقوق الإنسان و الحريات المدنية ، وقد وصل الحال بحقوق الإنسان و الحريات المدنية في البحرين من السوء بأن تصدر مجموعة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة UN Human Rights group إدانة لحكومة آل خليفة على خلفية انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان و الحريات المدنية مورست ضد شعب البحرين.

في تاريخ الإسلام فإنه يسمى دخول المسلمين و الإسلام إلى المناطق و الأقاليم الجديدة الغير مسلمه بال (فتح) وآل خليفة اعتبروا دخولهم وسيطرتهم على البحرين بالفتح على الرغم من أن شعب البحرين قد اعتنق ودخل في الإسلام قبل وصول آل خليفة وسيطرتهم على البحرين وتوصيف آل خليفة سيطرتهم على البحرين من انه فتح قد قوبل ولا يزال يقابل من شعب البحرين بكل بغض و كراهية. آل خليفة لم يتعاملوا يوماً على أنهم جزء من شعب البحرين أو البحرين أو أنهم جزء من هذا الوطن بل تعاملوا مع الشعب و البلد على أساس أنهم يملكون الأرض ومن عليها ولا أبلغ إذا مالت بأن آل خليفة قد استعبدوا عب البحرين منذ أن احتلوا تراب البحرين وحتى يومنا هذا.

في بداية حكم آل خليفة قاموا بالاستيلاء على أراضي وممتلكات الناس عنوة وبالقوة ، وإذا ما قاموا أو أبدا أصحاب الأرض أي مقاومه فإن مصيرهم القتل بدأ آل خليفة في فرض الضرائب على شعب البحرين وأي فرد يرفض دفع الضريبة الغير شرعية فإنه يتعرض للعقاب الشديد من قبل عائلة آل خليفة أو احد رجالاتهم وهذا الأسلوب استمر ل عقود طويلة. اليوم آل خليفة يملكون معظم الأراضي في البحرين وعلى الأغلب فإن في كل قرية سوف تجد لآل خليفة ممتلكات من أراضي أو مزارع والتي حصلوا عليها بالغصب من ثم توزيعها عليهم بالقرعة.

لا يتمتع آل خليفة بشعبية في البلاد بل على مستوى تواجد البحرينيين حول العالم ولو استقصينا الأمر لوجدنا أن شعبيتهم هي الأقل على الإطلاق في البلاد، ولكننا غير قادرين على القيام بمثل هذا الاستطلاع وذلك بسبب أن البحرين يحكمها نظام دكتاتوري ، عائلة آل خليفة ليست كبيرة العدد وهذا مصاد و عكس الاعتقاد السائد بأن عددهم كبير. في البحرين إجمالي العدد الذي قدر هو (1000) ألف والذي يعيش معظمهم في مناطق خاصة (الرقاع الغربي) .

منذ اكتشاف النفط ، قام المستثمر البريطاني بلكريف Charles Belgrave بتعيين قسمة ثلث واحد من مدخول النفط لحكام عائلة آل خليفة وثلث واحد للاستخدام العام وآخر للحفاظ والتخزين ، أول ميزانيه تم الإعلان عنها في العام 1974 وهي ما مجموعه 29 مليون دينار أي حوالي 80 مليون دولار وما يقدر ب 4 مليون دينار أي 11 مليون دولار حصة مخصصة للأمير ، الفساد المالي أيضاً مستشري وغير محصور في البلاد ، وقد أصبحت السياسة المعروفة لآل خليفة هي سوء الإدارة وسوء التصرف في المال العام كما ويتمتع أفراد العائلة الحاكمة

الخليفه بميزات منها الراتب الشهري مدى الحياة بينما يعيش الكثير من أبناء الشعب البحريني تحت خط الفقر .

الثروة الضخمة لرئيس الوزراء غير معروفه ولكن يعرف عنه ومما لا شك فيه بأنه يقوم بتهديد التجار و الأشخاص بأن يكون شريكهم في تجارتهم من دون أن يساهم وإلا تعرضوا للتهديدات منها أن يخسروا دعم الحكومة ويضيق عليهم. أفراد العائلة الحاكمة الخليفه يتعاملون مع العامه من أبناء الشعب من خلال مجلس العائلة الحاكمة أي انه إذا قام نزع بين احد العامه واحد أفراد العائلة الحاكمة فإن مجلس العائلة يتدخل ويعمل بالنيابة عن وصالح ابن العائلة الحاكمة . يتعامل آل خليفة كشركه واحدة قبائل شعب البحرين . أفراد العائلة الحاكمة معفين من دفع واجباتهم ، الضرائب .. الخ أنهم عادة ما يتهربون من دفع فواتير الخدمات والبلدية وفي نهاية أسنه تعطى أوامر إلى إدارات الدوله باعتبار الديون المترتبة على العائلة الحاكمة وافردها بأنها ديون معذومة. كما وان فوائد العائدات النفطية أمر في غاية السرية.

البحرين والمملكة العربية السعودية تقومان بتقاسم عائدات النفط من حقل أبو سعفه ، بينما تقوم البحرين بإنتاج ما يقارب من 40.000 ألف برميل يومياً. حقل أبو سعفه ينتج حوالي 140.000 ألف برميل يومياً، البحرين تستلم ما يقارب 75.000 برميل يومياً وهذا الرقم هو خارج المشهد! في الثمانينات عانة البحرين من الخسارة في عائدات النفط وذلك بسبب هبوط أسعار النفط في السوق العالمية عندها اعتبر إنتاج حقل أبو سعفه بمثابة الإنقاذ للدولة. في العام 1996 توصلت المحادثات بين البحرين و المملكة العربية السعودية حول حقل أبو سعفه إلى إعطاء البحرين كل إنتاج حقل أبو سعفه أي 140.000 على أن تبقى شركة أرامكو Saudi Aramco Oil Company هي التي تدير الإنتاج في الحقل بينما تستلم البحرين العائدات من البيع في السوق. دوله من الدول القلائل إن لم تكن الوحيدة في العالم التي لا تحتفل بيوم الاستقلال 15 أغسطس و عوضاً عنه فإنها تحتفل بيوم آخر 16 ديسمبر وتعتبره حكومة آل خليفة يوماً وطنياً ، ما لذي يجعل هذا اليوم 16 ديسمبر مهما لحكومة آل خليفة؟ الجواب على هذا السؤال لا يمكن أن يصدق من لديه إنصاف ، والجواب هو أن 16 ديسمبر هو اليوم الذي عين فيه الأمير السابق الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أميراً ، لذا فإن آل خليفة لا يهتمون ويبالون باليوم الذي تحت فيه البحرين ، ولكنهم يهتمون باليوم الذي يصبح فيه أحد دكتاتورهم حاكماً على البلاد وهذا أكبر مثال على أي عقليات يتعامل بها شعب البحرين.

النضال من أجل الديمقراطية:

منذ زمن بعيد ولا يزال شعب البحرين يناضل من أجل الحصول على بعض الإصلاحات و الديمقراطية من العائلة الخليفه الحاكمة، هذا وقد حصل شعب البحرين على أول دستور عقدي في العام 1973 كنتيجة لانسحاب بريطانيا من المنطقة ، وقد كان من أهم الحقوق التي حصل عليها شعب البحرين هو البرلمان المنتخب وقد كان حلماً قصير الأمد، ففي العام 1975 قام أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بحل البرلمان وبهذا لعمل لم يقم الأمير فقط بنكث الدستور وتعطيله بل أدخل البلاد في دوامة من عدم الاستقرار وعد النظام و التخلف. بعد موت الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة تسلم مقاليد الحكم ابنه الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة وبدأ في إطلاق الوعود بالتغيير وبالأيام السعيدة التي لم ينقده الشعب من قبل. في فبراير 2001 قام الأمير الشيخ حمد وحكومته برئاسة عمه رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة

والذي تقلد منصب رئيس أي لوزراء من العام 1971 بالإعلان عن خططهم التي قاموا بإعدادها مع بعض الخبراء القانونيين الأجانب من خارج البلاد. والخطة عبارة عن مذكرة ميثاق العمل الوطني والتي ستخرج البلاد من عدم الاستقرار وتنقل وصفه القانوني إلى مملكه، عندها علمت الحكومة من أن المعارضة غير موافقة على هذا الميثاق قام الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بالتعهد بأن الميثاق لن يكون محل أو عوضاً عن دستور 1973 العقدي والذي سيبقى هو المرجع القانوني الوحيد وتحت هذا الشرط والوعد و العهد قام الشعب بالتصويت لصالح الميثاق . بعض الدعايات هي: كومية تتهم المعارضة بمحاولة الرجوع إلى الوراء والسبب أننا في المعارضة نطالب بإعادة العمل بدستور 73 العقدي ، بينما هم في الحكومة يريدون العمل بوثيقة 2002 . رسالتنا لهم هي :

المعارضة وشعب البحرين يؤمنان بأن دستور 73 هو الأساس لأي تغيير أو إصلاح سياسي ، وأنه قابل للتغيير أو التعديل ولكن من خلال القنوات القانونية والاستفتاء المباشر من قبل الشعب . إذا كانت حكومة خليفة بن سلمان آل خليفة تؤمن بالإصلاح السياسي الحقيقي لتترك المجال أمام الشعب البحريني ليستفتي في وثيقة 2002 الغير عقديه والفاقد للشرع عيه وعندها سيعلمون كم هذه الوثيقة تفقد الدعم الشعبي . منذ أن أعلن النظام البحريني عن وثيقة 2002 الغير قانونيه و الشعب هب في مقاومته السلمية لتلك الوثيقة عبر الآتي:

أولاً: بمقاطعة الانتخابات التي عقدت في 24 أكتوبر 2002 بخصوص المجلس النيابي الصادر عن وثيقة 2002.

ثانياً: باستخدام كل الوسائل القانونية وكل أساليب المقاومة السلمية لإعلان وشرح الموقف المضاد لوثيقة 2002. المعارضة تبين وتعرض بأن البرلمان الحالي غير قانوني ولا يمثل إلا العائلة الخليفية الحاكمة.

بعد الفشل الذريع و الإحباط الذي أصاب الشيخ حمد وحكومته من جراء فشل الانتخابات البرلمانية فإن الحكومة الآن تحاول كسب بعض الوقت للانتخابات القادمة لذا قام الشيخ حمد بأمير وزيره للعمل لشغل أربع من الجمعيات السياسية والتي قاطعت ما يسمى بالانتخابات البرلمانية في ما يسمى حوار ، والهدف الأبعد لحكومة الشيخ حمد هو إقناع الجمعيات الأربع السياسية التي تبنت موقف المقاطعة من الدخول في الانتخابات القادمة . أنا شخصيات أعتقد أن هذا الحوار سيؤول إلى الفشل وذلك لسبب أن الشيخ حمد وحكومته = غير جادين في تبني إصلاحات حقيقية أو إعطاء قوة لشعب البحرين عبر برلمان فعال عوضاً عن المجلس المشلول الذي انشؤه .

شعب البحرين لا يؤمن بأن هناك إصلاحات حقيقية ، وإنما هو برنامج لتلميع صورة الحكومة في الخارج . النظام مستمر في سياسات التمييز ضد الأغلبية الشيعية من السكان والذين غير مسموح لهم بأن يزاولوا بعض الأعمال و المهون أو يوظفوا في القوات المسلحة أو وزارة الداخلية . الشيخ حمد أرجع الوضع إلى الوراء خطوات عديدة ولقد ساهم في برنامج التجنيس السياسي الذي يهدف إلى تغيير التركيبة الديمغرافية Demographic Balance .

شياً آخر أود أن أضيفه بأن شعب البحرين غير قادر على تغيير الحكومة بالأسلوب السلمي، فشعب البحرين غير قادر على نقد الحكومة بدون خوف من أن تقوم الحكومة بإيذائه وملاحقته من أجل الانتقام. النظام البحريني يقود أكبر حملة تضليل في المنطقة ، فالحكومة تدعي أنها ديمقراطية أو أنها في طريقها لحكومة ديمقراطية بينما نجد الأحزاب السياسية ممنوعة من قبل الحكومة، وعضوا عنها نجد الجمعيات السياسية والتي تواجه التهديد بالغلاق يومياً بسبب أنشطتها السياسية!!

الدكتور عبد الهادي خلف صديق وناشط بحريني وبروفسور مشارك ، قسم علم الاجتماع جامعة Lund السويد ، وقد كان عضواً في المجلس الوطني في مطلع السبعينات ، المجلس المذكور حل في العام 1975 قال :

"بالرجوع إلى الدستور الحالي (وثيقة 2002) فإن الملك هو: الحامي لدين والوطن ، ورمز الوحدة الوطنية ورأس الدولة ورئيس القوات المسلحة ورئيس القضاء و المحاكم وله الحق في تعديل الدستور والقوانين المقترحة ، وهو أيضا السلطة التي تثبت صلاحياتهم " وهذا غالباً ما جعل اللورد اوفيري Lord Avebury - متابع لشؤون البحرين منذ زمن بعيد بأن يقول : "ملوك من العصور الوسطى الأوربية قد أعطوا عيونهم وأسنانهم للسلطة و القوة التي يتمتع بها الشيخ حمد "

الخاتمة:

نظراً لتدهور العلاقة بين شعب البحرين وحكام آل خليفة في الأشهر الأخيرة فإن سؤال يطرح هنا هو : هل فعلاً انتبه ووعى الحكام إلى أهمية التغييرات الحاصلة في العالم ؟ وإزاحة وإبعاد الدكتاتوريين و الحكام الظلمة من ساحة المنطقة؟

المعارضة تسير وفق عدة مبادئ :

أولاً: الأزمة السياسية ليست مع الحكومة ، وإنما مع النظام ، العائلة الحاكمة وقوانينها هي العدو الأساسي، أما الحكومة فهي أداة لتفعيل قوانين النظام.

ثانياً: الحوار الجاد والهادف لا يكون إلا مع ممثلين عن شعب البحرين وأطراف مسؤولة من العائلة الحاكمة، أما وسطاء من الحكومة معدومي الصلاحيات و لا يستطيعون أن يعدوا أو يقرروا الحوار معهم والمضي فيه لا يعدو كونه ضرباً من العيب.

ثالثاً: النظام فاقد للشرع عيه في الخارج و الرابط الوحيد هو دستور 73 وطالما بقي هذا الدستور معلقاً فإن النظام يبقى من دون شرعية. وثيقة 2002 لا يمكن أن تكون مصدر للشرع عيه ذلك لأنها غير عقديه ومن طرف واحد وغير موافق عليها من الشعب.

رابعاً: المعارضة قد تبنت الأسلوب السلمي لتحقيق أهدافها وربما على المدى البعيد قد تبين لها بأن هذا الأسلوب غير نافع مع النظام ولكنها سوف تكمل استخدام النهج السلمي وهذا تدريجياً سيقود إلى عصيان مديناً.

النظام ومن ما لا شك فيه قد دخل مستتق ، فالنظام لا يريد للمعارضة أن تأخذ دورها في كشف تناقضات آل خليفة وفي نفس الوقت يرفض آل خليفة القيام بإصلاحات حقيقية ربما تقلل من الامتيازات التي يتمتع بها أفراد العائلة الخليفية الحاكمة، وهنا أسوق لكم عدة أدلة على أن العائلة الحاكمة الخليفية تدعم الإرهاب مباشرة وغير مباشرة .

أحد أفراد العائلة البارزين وجد في أفغانستان يقاتل في صفوف الطالبان ، ونرى أن العائلة الخليفية الحاكمة لم تطي أي اهتمام أو تبدي أي قلق تجاه النمو و الامتداد للهابية في البلاد وذلك لأن آل خليفة منهمكين ومنشغلين في القضاء على الشعب المطالب بالديمقراطية. من الممكن أن تكون القاعدة قد دخلت البحرين عبر المجنسين الجدد غير البحرنيين فهؤلاء المجنسون يتم اختيارهم من قبل آل خليفة وآل خليفة يختارون من مناطق محددة مثل سورية والأردن، العربية السعودية ، باكستان وكلهم يخضعون لعملية توطين سياسي غير شرعي ، هذه المناطق المذكورة و التي يستورد منها آل خليفة المجنسين الجدد تعرف بأنها بؤر التعصب الديني ، معظم الذي تورطوا في أحداث 11 سبتمبر قد كانوا من تلك المناطق ، هذه المناطق عبارة عن مرتع خصب لعناصر القاعدة ، لذا فإنه من واجب المجتمع الدولي أن يضغط على حكام آل خليفة لوقف عملية التجنيس الغير قانوني التي بأن أثرها ولوحظ من قبل المواطنين و المقيمين والزوار إلى البحرين ، ربما يكون هدف آل خليفة من التجنيس هو تكريس وحفظ استبدادهم و دكتاتوريتهم ومها كان الثمن ، لكن شعب البحرين و المجتمع الدولي يتشاطران نفس الهاجس و الخوف من أساليب آل خليفة لتحقيق مطامعهم الإستبدادية وهذا هو نتيجة حتمية للحكم الدكتاتوري و السياسة الدكتاتورية ، أضف إليها الفساد من قبل العائلة الحاكمة و التي مدعومة و معززة من قبل الشيخ حمد .

المعارضة ثابتة على موقفها من محاربة الدكتاتورية و الفساد و الحكم الجائر ، إن القبول بالحكم الخليفية الذي احتل البحرين في العام 1783 بالقوة على شرط القبول والالتزام بدستور البحرين العقدي الذي جاء في العام 1973 الذي يلزم آل خليفة بنوع مقبول من الحكم .

بعد 33 عاما من الاستقلال لا زال شعب البحرين يناضل من أجل الديمقراطية، من أجل أن يعيش في ظل حكومة تحترم حقوقه كمواطن متساوي تحت سلطة القانون.

شعب البحرين قدم الكثير من أرواح أبنائه في سبيل مطالبه وهو مستعد لتقديم المزيد حتى يحصل على الإصلاحات الحقيقية.

شعب البحرين لديه أحلام وطموحات غير قابل لتخلي عنها تحت أي ضغوط من العائلة الخليفية الحاكمة.

ربما يكون الشيخ حمد وحكومته يمتلكون المال و الثروة بينما لا يملكها شعب البحرين ولكن هناك شيئاً واحد أننا متأكد أن الشيخ حمد وحكومته لا يملكونه وهو الصبر والشجاعة و العزم الذي يملكه شعب البحرين. الحلم يوماً ما سيصبح حقيقة، ولكن حتى ذلك اليوم سيكمل شعب البحرين مسيره ومشاره النضالي لتحقيق الحرية Freedom من دكتاتور البحرين Dictator Of Bahrain. الشيخ حمد وعد الشعب عندما تسلم مقاليد الحكم بعد وفاة أبيه قائلاً:

"فصل جديد، وأيام جميلة والتي لم تشاهدوها من قبل !!"

شعب البحرين لا زال ينتظر تلك الأيام الجميلة. هل فعلاً سنرى تلك الأيام في ظل حكومة خليفة بن سلمان؟!

انتهى

العودة من عقوبة الانفرادي : بعد انقضاء اسبوعين عصيبين في لجنة التعذيب الجديدة التي يشرف عليها ضباط يتميزون بالحد الكبير على ابناء الانتفاضة ، حيث شاهدنا ما لا يتصوره عقل من قسوة منقطعة النظير مع المعتقلين الصغار والذين يحولون من شتى المراكز الامنية في البلاد ، لدرجة ان أحد المعتقلين قام بابتلاع كمية من المسامير بعد ان اقتلعا من الباب في محاولة للتخلص من جرعات التعذيب القاسية . تم نقلنا على ما يبدو للحاجة الملحة للزنازين حيث ارتفع عدد المعتقلين في اواخر عشرة ايام من شهر رمضان ، وفعلا عدنا للزنازين الاعتيادية لنمارس حياتنا اليومية وكان شينا لم يحدث فالحياة كما تركناها عدنا اليها ، ظلام دامس في الليل والنهار ، معاناة في حال الحاجة للحمام ، لا زيارات للأهل بالرغم من الوعود التي حصلت عليها لجنة الصليب الاحمر باجراء تعديلات على ظروف الاعتقال (كما أخبرونا) . ظل الحال على ما هو عليه الى اواخر شهر يناير والذي يتميز بالبرودة الشديدة مما أدى الى اصابة البعض بانفلونزا مزمنة أو تكسر في عظام الاطراف ، في هذه الاثناء تقاطعنا بخير اعطائنا فرصة للمشى (فنس) كما تسمى في عرف السجن ، كان ذلك في منتصف شهر فبراير .

تغييرات مفاجأة : كان اليوم الاول بمثابة العيد الكبير ، حيث قضينا ذلك اليوم وخلال نصف ساعة تقريبا للسلام على بعضنا البعض والتعرف عن قرب ، حيث كنا في الفترة السابقة نتكلم مع بعضنا البعض من خلال الجدران فقط ولم نكن نعرف أشكال بعضنا البعض . حقيقة كان ذلك بمثابة الانفراج الكبير فقد كانت اجسامنا نحيلة جدا لا نقوى حتى على المشي بعد تلك المدة الطويلة التي قضيناها دون حراك ، فحتى لون النور (الضياء) كنا قد نسيناه . وما أن عدنا للزنازين حتى بادرننا بشكر الله على ما اُنعم به علينا من نعمة ظللنا نحسب التواني (رغم أننا لا نملك ساعات) في انتظار تلك النصف ساعة التي نقضيها تحت أشعة الشمس والتي كنا نستغلها استغلالا رياضيا لتعويض بقايا الوقت الذي قضيه خلف الجدران . الا أن الامور لم تتوقف عند هذا الحد فبعد ايام بدأت الزيارات للحمام ، كان الاحساس لدينا يقرب رجوع لجنة الصليب الاحمر ، وبالفعل لم يبدأ شهر مارس من ذلك العام حتى جاءت الزيارة الثانية للجنة ، سبقتها تغييرات لطالما انتظرناها من قبيل تغيير الاضاءة ووضع مرآة في الحمام ، وفتح النافذة الموحجة فوق الباب ، لنشاهد اول مرة ضوء القمر حيث تسمر معظمنا بالاستماع له بعد أن فقدنا رؤيته لشهور طويلة وحتى الاكل طرا عليه بعض التحسن الطفيف وتم ادخال فاكهة بواقع ثلاثة ايام في الاسبوع (تقاحة في يوم وبرتقالة في آخر وموزة في غيرهه) . وتذكر أن أحد الاخوة قام بالاحتفاظ بقشور اول برتقاله للذكرى لمدة شهر حتى شاهدها أحد مندوبي الصليب الاحمر وأبدي استغرابه !!!

وأخيرا تم السماح لنا بتظيف الزنازين بشكل دوري بعد أن قمنا باضراب لمدة يومين في فترة ما قبل زيارة لجنة الصليب الاحمر ، للحصول على اذن بتظيفها بعد أن غزتنا الحشرات الضارة فلم نكن نفاجا بوجود أم الاربع والاربعين مثلا !

محكمة حزب الله : في شهر ابريل من عام 1997 على ما يبدو (ان لم تخنى الذاكرة) بدأت محكمة مجموعة بما عرف في ذلك الوقت بحزب الله البحرين، بعد أن مر عام تقريبا على اعتقال مجموعة من الشباب تم توجيه تهم محاولة قلب نظام الحكم بالقوة والتدريب على حمل السلاح في معسكرات خارج البحرين ، كان العدد كبيرا نسبيا معظمهم من الشباب ، وقيل من رجال الدين . حيث تم عرض مجموعة منهم على شاشات التلفزيون تدي باعترافات غريبة مفاها محاولة كبيرة لقلب نظام الحكم ، كانت القصص التي تسربت عن جرعات التعذيب التي تعرضت لها تلك المجموعة مخيفة جدا . على أن ما كان واضحا هو محاولة توجيه ضربة قاضية للحركة المطلوبة عبر محاولة توريط بعض الرموز الوطنية والدينية التي كانت تعمل في العلن مطالبة بعودة الحياة النيابية وتفعيل العمل بدستور البلاد .

تمة الافتتاحية (صفحة 1)

وخلال الحقبة السوداء كان النظام يعلم ان ابناء البحرين لم يعترفوا بمجلس الشورى الذي انشأه رئيس الوزراء، زعيم نظام التعذيب والمسؤول الاول عن الجرائم التي ارتكبت بحق ابناء البحرين، ومع ذلك لم يستطع اغلاق جمعية او ناد يعترض على سياساته. اما اليوم فالتهديد يأتي مقتنا، كما هو واضح من مشروع قانون الجمعيات الذي طرح قبل بضعة اسابيع، والذي يشترط على اية جمعية مرخصة بالاعتراف بوثيقة 2002 والا تعرضت للحل . وصدرت في الشهور الاخيرة تهديدات كثيرة يغلق الجمعيات التي اعترضت، بلغة هادئة وبعيدة عن التهديد، على سياسات الاستبداد الخليفية، وتهديدات اخرى يغلق مركز البحرين لحقوق الانسان بحجة انه يتدخل في السياسة. بينما تسمح العائلة الخليفية لوزرائها بالاتصال بالمنظمات الحقوقية للدفاع عنها، ولا تعتبر ذلك مزجا بين السياسة وحقوق الانسان. وفيما يهدد النظام مركز البحرين لحقوق الانسان بالمزج بين السياسة وحقوق الانسان، يطرح اعلامه مقالات ومحاضرات تتحدث عن العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الانسان. فهل يمكن ان يعمل ناشط حقوقي بعيدا عن اجواء السياسة؟ انها سياسة الانتقاء التي تمارسها العائلة الخليفية الجائرة ضد ابناء البحرين لتبرير قمعهم واهانتهم، بهدف تكريس الاستبداد والقمع.

هناك اذن اجواء جديدة تسير لصالح المعارضة الجادة التي تهدف لاقامة نظام ديمقراطي حقيقي يمارس فيه الحاكم والمحكومون ادوارهم وفق توافق دستوري وحوار حقيقي بعيدا عن عقلية الفتح والاحتلال. فاصرار النظام على استعمال مصطلح الفتح لوصف الوجود الخلفي على ارض البحرين، انما هو تأكيد لمقولة الاحتلال، فليس هناك فتح لأي بلد بعد ان يدخل الاسلام، بل هناك احتلال غاشم. فهل كان يحق لصدام حسين ان يتحدث عن احتلال الكويت بلغة الفتح؟ ويدعم موقف المعارضة سوء اداء الاجهزة الحكومية التي تدار من قبل العائلة الخليفية بعيدا عن

مواطن أوأل يشتكي

أتجنيساً وقد ملأت مصائبيكم صحائفنا
أتجنيساً وقد عصت بشئى الآه تربيتنا
أيا من تجلب الألاف ضاق الشعب بالدخلا
ومجلسك الشيايى المحنط أولد الجدلا

أتهنأ أن يكون الشعب قطعان العجر
وتهنأ أنك الوالى لأشياء البشر
وحولك أكبذ حراً تان وتحتضر
بطون لم تزل غرثى وثلقمها حجر

جباغ ما لها ذكرى بعهد الري والشبع
فهل قاسمتها كالقرص بعض الهم والوجع

في فوادي غصص تشبه ألغاز بلادي
في عيونى حيرة بين جراحات العباد

إنما الجوع بمر الزمن
كان لما استأثر الدنيا غنى

لن ترى من نعمة موفورة
صاح إلا قرب حق مغين
لرغيف يا بس ولوخ ضيق
عندنا خير من الأبنية الوارفة
ولكوز بارد بصفاء الأمل
عندنا أفضل من دنياكم الزافه

اظلمونا يا مساكين فلما تعرفونا
قد بكينا أن ترحون لنار بيدينا
أنا من أعطى البرايا حلمه
أنا شعب دهره خاصمه
لم يزل يظلمني أرجمه
فبكيك لزمانى ظلمه

هكذا طعم الحياة فتذوق محتواه
واسم بالنفس على كل صعاب الزمن
قم وناد زيناها وحسيناً وأباه
وإذا شئت فكن ضلعاً لأم الحسن

المعتل منذ 1975، وعلى رأسها الشيخ عبد الامير الجمري أحد أبرز الموقعين على العريضة الشعبية في 1994 ، بالإضافة الى الرموز النشطة من حركة أحرار البحرين المتواجدة في لندن من أمثال الدكتور سعيد الشهالي والدكتور منصور الجمري ، الا أن تلك الفبركة كان بمثابة صب الوقود على النار فلقد ازدادت المسيرات ، والمواجهات واستخدام رجال الامن للرموز الحي في كثير من الاحيان مما أدى الى سقوط المزيد من الشهداء والذين تتجدد بدمائهم الحركة الشعبية .

كانت الناس تتوقع أحكاما قاسية كذلك التي تعرض لها مجموعة (الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين) في العام 1985 ، حيث ترواحت الاحكام بين المؤبد وخمسة عشر عام وسبع سنين . الا أن الاحكام جاءت على غير المتوقع حيث لم تتجاوز الاحكام خمسة عشر عام وخمس والغالبية ثلاث سنين ، ويبدو أن السبب في ذلك هو البيانات التي كانت تأتي من بعض كبار الرموز الدينية والوطنية بالإضافة الى ازدياد المسيرات الجماهيرية المطالبة بالافراج عن تلك المجموعة ، خصوصا أن جهاز المخابرات لم يقدم أدلة اتهام واضحة ومقنعة لكل مراقب خصوصا المنظمات الدولية التي كانت تراقب الوضع عن قرب . من أمثال منظمة هيومن رايتس ووتش حيث كان تقريرها السنوي مشينا جدا بحق البحرين

يتبع في العدد القادم

ارادة الشعب. وجاءت كارثة انقطاع الكهرباء الشهر الماضي لتؤكد موقف المعارضة بالفشل الذريع لتلك العائلة وسياساتها، وعجزها عن ادارة البلاد بشكل متحضر ، واكتفائها بامتصاص خيرات شعب البحرين، وسرقة امواله بوسائل كثيرة. فانقطاع الكهرباء في بلد صغير كالبحرين لا يتجاوز سكانه نصف المليون انسان، على مساحة صغيرة جدا، لا يمكن تبريره على الاطلاق، ولا يمكن وصفه الا بانه تعبير عن شيخوخة النظام وعجزه عن اداء وظائفه البسيطة. ويؤكد هذه الحقيقة ان تحذيرات عديدة وجهت للحاكم شخصيا قبل عامين بحتمية فشل النظام الكهربائي في البلاد لاسباب وضحتها تلك التحذيرات. فلماذا فشل النظام في التعاطي الايجابي مع تلك التحذيرات، حتى وقع ما وقع ؟ أليس ذلك ضربا من انواع الفساد والاهمال وعدم الكفاءة؟ في البلدان الديمقراطية المتطورة، يتحمل الوزير المسؤولية ويستقيل او يقال من قبل الحكم، اما في البحرين فلا يستبعد ان يمنح وزير الكهرباء وساما من الدرجة الاولى لانه ساهم في معاناة ابناء البحرين، فالبلد محكوم بنظام طالما تلذذ بالتكليل والقمع، ولا يشعر بالسعادة الا عندما يسمع انات المظلومين. انها مشكلة حقيقية تؤكد اصرار هذه العائلة الجائرة على رفض التعامل مع ابناء البحرين بمنطق المواطن وما يترتب عليها من حقوق مدنية وسياسية واقتصادية وثقافية، والسعي لاستبدال ابنائه بالغرباء انطلاقا من سياسة "بحرنة الاجانب" التي ينتهجها الشيخ حمد وعائلته. انها محنة متواصلة لن تنتهي الا بالعمل السلمي والمقاومة المدنية المتحضرة من خارج النظام، وعدم الانخداع بالمقولات التي توجي بإمكان التغيير من خلال الخنوع والخضوع لقرارات العائلة الخليفية وقرانيتها. لقد ثبت فشل الرهان على مشروع الشيخ حمد، وأن الاوان لانطلاق سياسة سلمية جديدة تقطع الطريق على جرائم التجنيس السياسي والابادة الثقافية والنهيمش الاداري وعلى مستوى الحكم ايضا، وتضع الشعب على طريق الديمقراطية الحقيقية التي تنهي عهد الاستبداد والقمع والتكليل.